

# إخضاع دون حرب

## خيارات تفكيك المعضلة الإيرانية

# إخضاع دون حرب

## خيارات تفكيك المعضلة الإيرانية

### الفهرس

المقدمة:	3
خيارات ترامب لإدارة التعقيد الإيراني:	4
1. توسيع تعريف المشكلة	4
2. المرونة والتكيف	7
3. البرمجة الزمنية	9
4. استخدام الوكلاء	11
5. تعديل نوع التأثير	13
6. تحريك الديناميات	15
7. اتخاذ مخاطر ذكية محسوبة	17
جدول الترتيبات النسبية لاستراتيجيات ترامب لإدارة التعقيد الإيراني	22
تقييم استراتيجي عام	23

## المقدمة:

بعد تعزُّر العملية الإرهابية التي استهدفت إيران مطلع عام 2026، والتي كان يُعوَّل عليها لإضعاف النظام، اتَّضح إخفاق الرهانات على وقوع انقلاب مفاجئ أو اندلاع اضطرابات داخلية واسعة، كما ثبت عدم خضوع النظام للضغوط والمطالب الأمريكية، سواء من خلال التهديد، أو عبر تعزيز الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة. فقد أظهر النظام الإيراني مستوى مرتفعاً من القدرة على الصمود في مواجهة الضغوط المباشرة. وفي المقابل، باتت كلفة أي حرب محتملة على إيران باهظة للغاية، سواء من حيث المخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها القوات الأمريكية وحلفاؤها، أو من حيث التداعيات الواسعة على أسواق الطاقة وحركة الملاحة الدولية، فضلاً عن احتمال انزلاق المواجهة إلى صراع إقليمي متعدد الجبهات. ويُضاف إلى ذلك الرفض المتنامي داخل الرأي العام الأمريكي لأي تدخلات عسكرية جديدة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل خيار الحرب قراراً محفوفاً بمخاطر سياسية وداخلية عالية. كما أن البيئة الإقليمية بدورها غير مهيأة لتحمل تبعات مواجهة شاملة، في ظل حالة التردد التي تسود عدداً من الدول العربية والخليجية إزاء المشاركة المباشرة في حرب قد تمتد آثارها إلى منشآت الطاقة والممرات البحرية الحيوية. وبناءً على هذا الفشل النسبي للضغط العسكري والإرهابي المباشر، يصبح من المرجح أن يلجأ ترامب إلى خيارات أخرى أكثر مرونة لإدارة المشكلة، تعمل تحت عتبة الحرب، وتعتمد على مزيج من الضغط الاقتصادي والدبلوماسي والتحالفات الاستراتيجية، مع استخدام الزمن والتهديد غير المباشر كأدوات ضغط متراكمة.

وتهدف هذه الورقة إلى بلورة إطار تحليلي استراتيجي، يستند إلى نظرية إدارة المشكلات المعقَّدة في العلاقات الدولية<sup>1</sup>، يبيِّن الكيفية التي يمكن من خلالها لترامب التعامل مع التعقيد الإيراني عبر أدوات ضغط "ذكية" تُمارَس دون الانزلاق إلى الحرب. كما تسعى إلى تقييم فرص نجاح هذه المقاربات وحدودها وانعكاساتها المحتملة، وذلك من خلال سبع استراتيجيات رئيسية هي: توسيع تعريف المشكلة، المرونة والتكيف، البرمجة الزمنية، توظيف الوكلاء، تعديل نمط التأثير، وتحريك الديناميات واتخاذ مخاطر ذكية محسوبة..

من المهم التأكيد أن هذه الورقة تبحث في مجموعة من الخيارات، بعضها جديد وبعضها طُرِحَ أو جُرِّبَ سابقاً دون أن ينجح في إحداث تغيير ملموس في بنية النظام الإيراني أو في سياساته. وفي تقرير "راصد المخاطر"<sup>2</sup> الذي أعدّه مركز يوفيد يُبيِّن أن الخيارات المقترحة، في اتجاهاتها المختلفة، ما هي إلا تعديل لسياسات سابقة تجاه إيران، وأن جميعها وصلت إلى طريق مسدود.

تدفع دراسات صادرة عن **Gatestone Institute International Policy Council**<sup>3</sup> و **Foundation for Defense of Democracies**<sup>4</sup> و **The Washington Institute for Near East Policy**<sup>5</sup> باتجاه استراتيجية ضغط قصوى متعددة الأدوات، تشمل تعزيز الردع العسكري، وتوسيع العقوبات الثانوية، واستهداف شبكات الحرس الثوري خارجياً، بل وتهيئة ظروف إضعاف بنيوي للنظام ودعم قوى التغيير الداخلي. وتتسم هذه التوصيات بوضوح

<sup>1</sup> نظرية طورها مركز يوفيد لتحليل المشكلات والحالات المعقَّدة

<sup>2</sup> أنظر: راصد المخاطر العدد 166، مركز يوفيد.

<sup>3</sup> لماذا نتبع سياسة قطر الخارجية تجاه إيران؟، Gatestone Institute International Policy Council، 2026-1-27.

الرئيس ترامب، أرجوك لا تترك النظام الإيراني قائماً، Gatestone Institute International Policy Council، 2026-1-31.

يدرس ترامب مجموعة واسعة من الخيارات المتعلقة بإيران، بما في ذلك الدبلوماسية، The Soufan Center، 2026-2-2.

<sup>4</sup> إيران "ووكلائها" يهددون بالرد على الولايات المتحدة وإسرائيل وسط حشد عسكري أمريكي، FDD Foundation for Defense of Democracies، 2026-1-28.

<sup>5</sup> الخيارات العسكرية الأمريكية في إيران: وسائل، تبحث عن غاية، TWI The Washington Institute for Near East Policy، 2026-2-2.

ماذا لو لم توجه الولايات المتحدة ضربة لإيران؟، TWI The Washington Institute for Near East Policy، 2026-2-5.

الاتحاد الأوروبي يستهدف طهران: إدراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإهاب يفتح جبهة جديدة في سياسة أوروبا تجاه إيران، TWI The Washington Institute for Near

East Policy، 2026-2-3.

أهدافها، لكنها تفترض مستوى عاليًا من التماسك الغربي والاستعداد لتحمل كلفة التصعيد، ما يجعل قابليتها للتحقق مرتبطة بمدى استعداد واشنطن وحلفائها لإدارة مخاطر حرب إقليمية ممتدة.

في المقابل، تميل بعض الدراسات الصادرة عن <sup>6</sup> Carnegie Middle East Center و <sup>7</sup> Foreign Affairs إلى التحذير من الانزلاق إلى مواجهة واسعة، والدعوة إلى استثمار أدوات الضغط غير العسكري (السيبراني والدبلوماسي)، ودعم مسارات تفاوضية مشروطة. وتمتاز هذه المقاربة بواقعية أكبر من حيث إدارة المخاطر.

وعليه، يتبين أن الإدارة الأمريكية تعاني من قصور في إنتاج الخيارات في التعامل مع إيران. وقد وصلت إلى مرحلة الاستنزاف، في حين أن إطالة الوقت اللازم لتوليد خيار مناسب لحل هذه المشكلة المعقدة، من دون أن تكون له تداعيات ومخاطر كبيرة على الكيان والولايات المتحدة، يتيح لإيران فرصة التطور والتقدم، وكشف الثغرات ومعالجتها، والتسلح بصورة أكبر، وبالتالي تضيق هامش الخيارات الأمريكية أكثر.

**ملاحظة منهجية:** تم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في هذه الورقة كمساعد بحثي في ربط المعلومات ضمن منطق "إدارة المشكلات المعقدة في العلاقات الدولية"، وتقدير نسب ترجيح الخيارات المحتملة لإدارة التعقيد الإيراني، كما وتنظيم المادة العلمية وتبويبها. إضافة إلى ذلك، تم استخدامه في تحصيل بعض المصادر المتعلقة بتاريخ العقوبات الأمريكية على إيران والسياسات السابقة والمطروحة، وتلخيصها لاستخراج الأنماط العامة والتوجهات المتكررة.

## خيارات ترامب لإدارة التعقيد الإيراني:

يستند هذا البحث إلى منهجية "تحليل المشكلات المعقدة في العلاقات الدولية"، من خلال دمج التفكير المنظومي بالتحليل السياسي والأدوات الاستشرافية. ويتيح هذا الإطار تحويل المحاور السبعة، وهي: توسيع تعريف المشكلة، المرونة والتكيف، البرمجة الزمنية، استخدام الوكلاء، تعديل نوع التأثير، تحريك الديناميات، واتخاذ مخاطر محسوبة، إلى مسارات عملية قابلة للتطبيق في تقييم الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام ترامب، مع أخذ التفاعلات الإيرانية والدولية بعين الاعتبار.

### 1. توسيع تعريف المشكلة

يمكن لترامب إدارة التعقيد في الملف الإيراني عبر توسيع تعريف المشكلة، ليس بوصفه تضخيمًا سياسيًا للتهديد، بل باعتباره إعادة رسم لحدود النظام (System Boundary Redefinition) وفق منطق منهجية حل المشكلات المعقدة<sup>8</sup>. فبدل اختزال "القضية النووية" في بعد تقني ضيق يتعلق بمستويات التخصيب وأجهزة الطرد المركزي واحتمال امتلاك قنبلة نووية بعد سنوات، يمكن إعادة تموضعها كفاعل شبكي (Networked Actor) يؤثر في منظومة إقليمية ودولية مترابطة تشمل أمن الملاحة، واستقرار الطاقة، وسلاسل الإمداد، والقدرات الصاروخية والمسيرات، وتوازنات الردع غير المباشر.

ضمن هذه المقاربة، يغدو التعامل مع إيران جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى حماية مسار التطبيع الإقليمي، وتأمين الممرات التجارية الحيوية، وضمان استقرار بيئة الاستثمار في الشرق الأوسط، بما يعزز الدور الأمريكي كضامن للنظام الاقتصادي الإقليمي. ويسمح هذا الإطار بدفع نحو صيغة محدثة من الاتفاقات الإبراهيمية، حيث تُعامل

<sup>6</sup> إيران والمنعطف الجيوسياسي الجديد، Carnegie Middle East Center، 2026-2-4.

<sup>7</sup> إيران وحدود القوة الأمريكية، Foreign Affairs، 2026-1-15.

<sup>8</sup> Systems Thinking and System Dynamics for Complex Problem Solving، Millennium Institute.

إيران كعقبة بنيوية أمام إعادة إنتاج نظام إقليمي قائم على المصالح الاقتصادية العابرة للحدود، بدل كونها مجرد مشكلة نووية قابلة للاحتواء عبر اتفاق تقني محدود.

وعملياً، يستطيع ترامب تحويل القضية إلى سردية دولية أكثر قابلية للتدويل، تتمحور حول "إيران بوصفها عامل زعزعة للاستقرار الاقتصادي العالمي". ويتم ذلك عبر ربط البرنامج النووي الإيراني وسلوكها الإقليمي بتداعيات ملموسة تمس مصالح القوى الكبرى، مثل تهديد أمن الملاحة في الخليج والبحر الأحمر، ورفع تكلفة التأمين البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، فضلاً عن تصاعد توظيف المسيرات والصواريخ بما يجعل تداعياتها ممتدة نحو المجال الأوروبي. ويُعزّز هذا التوسيع منطوق الحشد الدولي لأنه يعتمد على المصالح الاقتصادية القابلة للقياس، بدل الخطاب القيمي أو الأخلاقي الذي غالباً ما يكون موضع انقسام دولي.

غير أن نجاح هذا الإطار يتطلب ضبط العلاقة السببية بين الملف النووي والاقتصاد العالمي، حتى لا يتحوّل التوسيع إلى خطاب فضفاض. ويمكن تعزيز ذلك عبر مؤشرات قابلة للقياس مثل معدلات اضطراب الشحن، وتكلفة التأمين، وتذبذب أسعار الطاقة، وعدد الحوادث البحرية المرتبطة بسلوك "حلفاء إيران"، على سبيل المثال، ربط قدرات المقاومة اليمنية على تهديد الملاحة في البحر الأحمر على غرار ما حصل في المساندة اليمنية لغزّة.

ويُرجّح لجوء ترامب إلى هذا الخيار بنسبة (70-80%) استناداً إلى ثلاثة عوامل: أولاً، نمطه السياسي المعروف في إعادة صياغة الأزمات الدولية ضمن لغة اقتصادية تفاوضية بدل مقاربة قانونية أو قيمية. ثانياً، قابلية هذا النهج للتسويق داخلياً تحت شعار "حماية الأسواق والمصالح الأمريكية" بما ينسجم مع توجه "أمريكا أولاً". ثالثاً، انخفاض كلفة هذا الخيار مقارنة بخيارات التصعيد العسكري المباشر، ما يجعله عملية ضمن بيئة سياسية أمريكية تتسم بحساسية تجاه الانخراط في حروب طويلة.

ومع ذلك، قد يتراجع هذا الترويج إذا فرضت الأولويات الداخلية الأمريكية قيوداً على الانخراط في مشروع تدويل واسع أو إذا ضغطت "إسرائيل" على اتخاذ مسار تصعيدي ضدّ إيران. ومع ذلك، يظل الاتجاه العام يميل إلى هذا الخيار لأنه الأكثر انسجاماً مع منطوق البراغماتية السياسية وإدارة التعقيد عبر إعادة تشكيل إطار المشكلة بدل الاكتفاء بمعالجة أعراضها التقنية.

غير أن فعالية هذا النهج تظل مرتبطة بقدرة واشنطن على بناء "ائتلافات وظيفية" بدل إجماع عالمي شامل، في ظل بيئة دولية متشظية تتسم بتراجع الثقة في السرديات الأمريكية بسبب الاستقطاب الداخلي وتآكل صورة المؤسسات الأمريكية عالمياً. لذلك قد يكون الهدف الواقعي هو بناء تحالفات مرحلية حول ملفات محددة مثل أمن البحر الأحمر أو حماية منشآت الطاقة.

في هذا السياق، يمكن لترامب تجاوز التردد العربي عبر تدويل تكلفة السلوك الإيراني اقتصادياً بدل تقديمه كتهديد عسكري مباشر. فبدل مطالبة الدول العربية بالانخراط في مواجهة مفتوحة، يمكن صياغة المسألة باعتبار أن استمرار إيران في سياساتها يفرض كلفة مالية متصاعدة على اقتصادات المنطقة عبر تعطيل التجارة ورفع تكلفة التأمين البحري وتقويض الثقة الاستثمارية. وبذلك تتحول المواجهة من "حرب أمريكية" إلى معادلة مصالح، حيث يصبح احتواء إيران ضرورة لحماية الاستقرار المالي والتنمية الإقليمية.

كما يتيح هذا النهج إدارة حلقات التغذية الراجعة بحيث يؤدي أي تصعيد إيراني في الملاحه إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية العالمية، ما يولّد ضغطاً دولياً تدريجياً ضد طهران، ويحوّل السلوك الإيراني ذاته إلى عامل يوسع دائرة التحالفات المناهضة لها.

#### ■ مدى الفاعلية: المخاطر والأثر على الولايات المتحدة الأمريكية

##### المخاطر:

- قد يتحول التصعيد الاقتصادي أو البحري إلى عبء على واشنطن نفسها إذا أدى إلى رفع أسعار الطاقة أو تعطيل التجارة العالمية، ما قد يخلق ضغوطاً داخلية أمريكية ويقلل من قابلية الاستمرار في سياسة الضغط طويل الأمد.
- يمكن أن يتحوّل الخطاب الاقتصادي إلى سردية إعلامية غير قابلة للتحويل إلى التزام تحالفي فعلي، خاصة في ظل تباين مصالح القوى الكبرى وتردد بعض الدول الأوروبية والآسيوية في الانخراط ضمن سياسات قد تضر بمصالحها التجارية.
- قد ترد إيران بإعادة تعريف الأزمة عبر تصوير واشنطن باعتبارها المههدد الحقيقي للاستقرار العالمي، وتقديم الضغوط الأمريكية بوصفها سبب اضطراب الأسواق والطاقة. كما لدى إيران شبكات تحالف اقتصادي مع روسيا والصين، الأمر الذي يُضعف قدرة واشنطن على تقديم إيران كفاعل منفرد مسؤول عن الاضطراب.
- قد تُتهم واشنطن بأنها تعيد إنتاج منطق "تضخيم التهديد" لتبرير الضغط، خصوصاً إذا لم تُدعم السردية الاقتصادية بمؤشرات واقعية قابلة للقياس، مثل ارتفاع تكاليف التأمين البحري أو تعطل سلاسل الإمداد نتيجة مباشرة للسلوك الإيراني. وفي حال غياب هذا الربط السببي، قد يتحول التوسيع إلى مادة للطنع السياسي والإعلامي بدل أن يكون أداة تعبئة دولية.
- توسيع تعريف المشكلة قد يؤدي إلى اتساع نطاق الأهداف إلى درجة تُفقد السياسة الأمريكية وضوحها التنفيذي، بحيث يصبح من الصعب تحويلها إلى استراتيجية متماسكة ذات أولويات محددة، ما يخلق تناقضاً بين تعدد الأبعاد (النووي، الملاحه، الوكلاء، الاقتصاد) وبين محدودية أدوات الضغط والوقت السياسي المتاح للإدارة الأمريكية.

##### الأثر:

- توسيع قاعدة الحشد الدولي عبر نقل الملف من منطق "التهديد النووي" إلى منطق "تهديد الاستقرار الاقتصادي العالمي"، وهو إطار أكثر قدرة على توحيد المصالح المتباينة مقارنة بالخطاب القيمي أو الأمني التقليدي.
- إعادة بناء شرعية وظيفية للولايات المتحدة باعتبارها طرفاً يسعى لحماية استقرار التجارة والطاقة، وليس فقط إدارة صراع سياسي مع إيران، وهو ما قد يرفع من قدرة واشنطن على قيادة ائتلافات مرحلية حتى في ظل بيئة دولية متشظية.
- فتح مساحات ضغط غير تقليدية تشمل أدوات الملاحه البحرية، التأمين، الشحن، والتجارة، بما يتيح توسيع نطاق العقوبات إلى أدوات "اقتصاد عالمي".

التقييم: يُعد هذا الخيار عالي التأثير ضمن إدارة التعقيد، لأنه يحوّل القضية النووية إلى مشكلة دولية متعددة الأبعاد قابلة للتدويل عبر منطقتي المصالح الاقتصادية. وتتمثل مخاطره الأساسية في احتمال فشل التحويل من السردية إلى سياسة تنفيذية قابلة للاستمرار، إضافة إلى مخاطر الارتداد الاقتصادي والتضيق غير المباشر. ومع ذلك، يبقى هذا الخيار أقل تكلفة من سيناريو المواجهة العسكرية المباشرة، وأكثر قابلية للتسويق السياسي داخليًا وخارجيًا.

## 2. المرونة والتكيف

يمكن لترامب إدارة تعقيد الملف الإيراني عبر مقارنة تقوم على المرونة والتكيف، أي تحويل فشل الرهان على حدوث تغيير داخلي سريع في إيران إلى مدخل لإعادة تعريف أدوات الضغط. ووفق منطق الاستراتيجية التكيفية، لا يُنظر إلى عدم انهيار النظام الإيراني بوصفه إخفاقًا استراتيجيًا نهائيًا، بل بوصفه مؤشرًا على صلابة البنية السياسية للنظام وقدرته على امتصاص الصدمات وكشف العملاء والعمليات التخريبية بفضل قوة الجهاز الأمني الإيراني وخبرته الطويلة في هذا المجال؛ ما يستدعي بحسب الإدارة الأمريكية الانتقال من منطق "التحول المفاجئ" إلى منطق "التآكل التدريجي".

ومن هنا، يتجسد التكيف في الانتقال من الرهان على سيناريو تغيير سياسي سريع إلى تبني نموذج "الضغط الهيكلي المستمر"، أي جعل النظام قادرًا على الاستمرار شكليًا لكنه مكبل وظيفيًا، بحيث يتحوّل بقاؤه إلى عبء اقتصادي واجتماعي داخلي متصاعد. ويقوم هذا المنطق على فرضية أن الهدف الواقعي ليس إسقاط النظام كخيار مباشر، بل دفعه إلى حالة من الاستنزاف الذاتي (Self-Exhaustion)، بما يجعله أمام خيارين: إما استمرار الانكماش والتآكل الداخلي، أو القبول بتسوية كبرى بشروط أمريكية.

وفي هذا الإطار، ينتقل ترامب من استراتيجية "التغيير الجذري" إلى استراتيجية يمكن توصيفها بـ "الاحتواء التفاوضي" أو "الاحتواء المرهق"، أي قبول بقاء النظام كأمر واقع شرط أن يُعاد ضبط سلوكه ضمن قواعد جديدة، وأن يلتزم بقيود صارمة تتعلق بالبرنامج النووي، والقدرات الصاروخية، وسلوك الحلفاء الإقليميين، بما يشبه نموذج "اتفاق شامل" يحقق مكاسب قابلة للتسويق السياسي داخليًا.

وتُترجم هذه المقاربة عمليًا عبر تبني نموذج العقوبات الذكية والمركزة، بحيث تتحوّل العقوبات من أداة عقابية شاملة إلى أداة تفاوضية قابلة للتجزئة، تقوم على مبدأ "خطوة مقابل خطوة"، من خلال عرض رفع تدريجي ومشروط للعقوبات مقابل إجراءات فنية قابلة للقياس والتحقق، مثل توسيع التفتيش الدولي، خفض مستويات التخريب، تقليص مخزون اليورانيوم، أو تجميد بعض القدرات الحساسة. وبهذا يصبح الضغط الاقتصادي ليس هدفًا بحد ذاته، بل آلية لإنتاج صفقة يمكن تقديمها داخليًا كإنجاز سياسي، وخارجيًا كإدارة عقلانية للتهديد دون الانجرار إلى مواجهة عسكرية واسعة.

ويُرجح بدرجة مرتفعة أن يلجأ ترامب إلى هذه الاستراتيجية بنسبة (75-85%) لعدة أسباب: أولاً، انسجامها مع أسلوبه البراغماتي القائم على "الصفقات" بدل الحروب. ثانيًا، انخفاض كلفتها السياسية والعسكرية مقارنة بخيار الضربة المباشرة. ثالثًا، أنها تمنحه مرونة تكتيكية تتيح التضيق أو التخفيف وفق الحسابات الداخلية الأمريكية، بما يجعلها أكثر قابلية للاستمرار ضمن بيئة سياسية أمريكية حساسة تجاه الحروب طويلة الأمد.

ومع ذلك، فإن نجاح هذا المسار يبقى مشروطاً بقدرة العقوبات على إنتاج أثر سياسي فعلي داخل بنية النظام الإيراني، وهي نقطة إشكالية في ضوء ما راكمته إيران خلال العقود الماضية من آليات ذكية للالتفاف على العقوبات، ولا سيما عبر تبني نموذج "الاقتصاد المقاوم"، ما يجعلها أقل قابلية للإخضاع عبر الضغط الاقتصادي وحده. إضافة إلى ذلك، تُظهر التجربة أن النظام الإيراني لا يتجه نحو "الاستسلام" تحت الضغط، بل إلى إعادة التموّج والتكيف وتحويل العقوبات إلى جزء من معادلة الصمود السياسي. لذلك، قد لا تفضي هذه الاستراتيجية إلى إخضاع إيران بصورة مباشرة، لكنها تظلّ مرجحة باعتبارها الخيار الأكثر انسجاماً مع مقاربة ترامب القائمة على إنهاء الخصم تدريجياً ودفعه إلى التفاوض تحت سقف تكلفة متصاعدة، بدل الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مفتوحة.

## ■ مدى الفاعلية: المخاطر والأثر على الولايات المتحدة الأمريكية

### المخاطر:

- تمتلك إيران خبرة طويلة في الالتفاف على العقوبات، وتطوير حلول رمادية ذكية، وتوجيه تجارتها نحو قوى دولية لا تنسجم مع السياسة الأمريكية، الأمر الذي قد يقلل من قدرة العقوبات على إحداث تحول سياسي داخلي. وبناءً على ذلك، قد ترى إيران أنها ليست بحاجة إلى تقديم تنازلات تدريجية في المفاوضات مقابل مكاسب محدودة، بدلاً من السعي نحو رفع العقوبات بالكامل.
- قد تتحوّل استراتيجية "الاحتواء المربح" إلى استنزاف طويل الأمد للولايات المتحدة وحلفائها إذا لم تحقق العقوبات نتائج تفاوضية ملموسة، أو إذا أدّى استمرار الأزمة إلى ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب الأسواق العالمية.
- قد يُفسّر التدرّج في رفع العقوبات أو تقديم حوافز جزئية بوصفه تنازلاً مجانياً أو علامة ضعف أمريكي، ما قد يرفع سقف المطالب الإيرانية بدل خفضه.
- قد ترفض إيران أي اتفاق جزئي وتتمسك بمطلب رفع شامل للعقوبات قبل تقديم تنازلات، ما يعطل منطق "خطوة مقابل خطوة" ويعيد الأزمة إلى نقطة الصفر.
- قد تستخدم إيران ورقة الملاحة البحرية كوسيلة لرفع كلفة العقوبات وإجبار واشنطن على تقديم تنازلات، مما يحوّل الضغط الاقتصادي إلى أزمة استنزاف معكوسة ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

### الأثر:

- مرتفع، لأنه ينقل الضغط من هدف غير واقعي يتمثّل في إسقاط النظام إلى هدف أكثر قابلية للتحقق، يتمثل في جعل استمرار النظام مكلفاً داخلياً ومرهقاً وظيفياً. ويتم ذلك عبر إبقاء النظام في حالة تأهب عسكري دائم تحسباً لأي تصعيد محتمل، إلى جانب محاصرته اقتصادياً وإخضاعه لاستنزاف طويل الأمد نتيجة طول فترة المفاوضات وتعدد جولاتها، والتي غالباً ما تترافق مع تهديدات عسكرية وتقلبات حادة في الأسواق، وارتفاع وانخفاض البورصات والأسعار، وتراجع قيمة العملة الإيرانية، فضلاً عن استنزاف الشعب الإيراني نفسياً واقتصادياً.
- يخلق ديناميكية تفاوضية تمنح ترامب فرصة إعلان إنجاز سياسي سريع.
- يوفر أدوات تشغيلية دقيقة، لأن العقوبات تصبح قابلة للتجزئة والتحكم، ما يسمح باستخدامها كرافعة تفاوضية قابلة للضبط بدل كونها عقاباً ثابتاً.
- يفتح مسار تسوية مرحلية، يقلل من احتمالات الوصول إلى صفقة شاملة معقدة وبعيدة المنال، ويزيد من فرص تحقيق مكاسب متدرجة عبر نموذج "التنازلات المتبادلة".

التقييم: يُعد هذا الخيار عالي التأثير ضمن إدارة التعقيد لأنه يدمج بين الضغط والتفاوض ضمن استراتيجية مرنة قابلة للتعديل، إلا أن نجاحه يعتمد على ضبط إيقاع التصعيد والتنازلات، وعلى قدرة واشنطن على منع إيران من تحويل العقوبات إلى فرصة لتعزيز اقتصادها الرمادي أو توظيف التصعيد غير المباشر لإعادة فرض شروط تفاوضية أعلى.

### 3. البرمجة الزمنية

تعكس استراتيجية البرمجة الزمنية إحدى أكثر أدوات ترامب فعالية في إدارة التعقيد الإيراني، إذ تقوم على فرضية مفادها أن الزمن يمكن تحويله إلى مورد ضغط استراتيجي لصالح الطرف الأكثر قدرة على تحمّل الاستنزاف طويل الأمد. ووفق هذا التصوّر، يراهن ترامب على أن الولايات المتحدة تمتلك قدرة أعلى على إدارة الزمن السياسي والاقتصادي بفضل اقتصاد قوي وشبكات مالية وتجارية عالمية، في حين تواجه إيران تآكلًا تدريجيًا في العملة الوطنية، وضغوطًا اجتماعية متزايدة، وتراجعًا في قدرتها على تمويل مشاريعها الإقليمية. وبذلك يصبح استمرار الأزمة دون حل سريع عبئًا تراكميًا على طهران أكثر مما هو عبء على واشنطن.

ومن الناحية العملية، يمكن فهم هذه المقاربة بوصفها انتقالًا من منطق "الحسم السريع" إلى ما يمكن تسميته بـ "الصبر الاستراتيجي القسري"؛ أي الجمع بين الضغط الاقتصادي المستمر، والتهديد العسكري المحسوب، وإدارة التفاوض ضمن إيقاع زمني تتحكم به واشنطن، بحيث تتحول المماطلة المدروسة والمهل النهائية إلى أدوات لإعادة تشكيل خيارات إيران وتقليص هامش مناورة القيادة الإيرانية. وفي هذا السياق، لا يتم الضغط عبر العقوبات فقط، بل عبر تحويل التأجيل ذاته إلى مخاطرة استراتيجية بالنسبة لطهران، عبر دفعها إلى اتخاذ قرارات مصيرية في لحظات حرجة.

غير أن فعالية هذا النهج تظل مشروطة بالحفاظ على مصداقية التهديد الأمريكي (Credibility)، لأن أي مهلة زمنية لا تتبعها إجراءات عملية ستتحول إلى تهديدات فارغة، ما يمنح إيران فرصة لتوسيع برنامجها النووي ورفع سقف شروطها التفاوضية. لذلك، لا تقوم البرمجة الزمنية على الانتظار السلبي، بل على "إدارة الإيقاع السياسي" بحيث يتم تصعيد الضغوط أو تخفيفها وفق ضوابط وشروط محددة.

وفي السياق ذاته، تتكامل البرمجة الزمنية مع أداة أخرى لإدارة التعقيد تتمثل في تفكيك الملف النووي إلى مسارات جزئية بدل التعامل معه كحزمة واحدة. وبهذا يتحوّل السؤال الكلي: "هل ستتخلى إيران عن النووي؟"، وهو سؤال غير واقعي سياسيًا ويقود إلى انسداد تفاوضي، إلى سلسلة أسئلة تفصيلية قابلة للقياس والتنفيذ، مثل: هل ستخفّض مستوى التخصيب؟ هل ستوقف تشغيل أجهزة الطرد المركزي المتقدّمة؟ هل ستسمح برقابة موسّعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ هل ستقلّص مخزون اليورانيوم؟ وهل ستحدّ من الدعم العسكري والمالي للوكلاء؟ وبذلك تصبح كل نقطة "معركة تفاوضية" مستقلة تسمح لواشنطن بقياس الالتزام تدريجيًا وتحويل كل تقدم جزئي إلى مكسب سياسي قابل للتسويق.

كما أن عنصر الزمن هنا لا يقتصر على كونه أداة تفاوضية فحسب، بل يعمل أيضًا كآلية اختبار طويلة الأمد لمدى صمود الداخل الإيراني؛ إذ يتيح تمديد الأزمة مراقبة أثر العقوبات على الاقتصاد، وتماسك النخبة، وقدرة الدولة على احتواء الوضع الشعبي. وبهذا يتحول الزمن إلى أداة لتآكل تدريجي (Gradual Attrition) داخل النظام، بحيث

تُترك إيران أمام خيارين: الاستمرار في تحمل الضغوط المتراكمة وما تفرضه من مخاطر داخلية، أو القبول بتنازلات فنية تدريجية تُقدّم كحل وسط.

ومع ذلك، فإن الزمن لا يعمل تلقائياً لصالح الولايات المتحدة؛ إذ يمكن أن يتحوّل إلى مكسب إيراني، إذا استُخدم لتقليص "مدّة الاختراق النووي" أو لتعزيز شبكات الالتفاف الاقتصادي والتعاون مع قوى دولية منافسة لواشنطن. لذلك، فإن نجاح البرمجة الزمنية يتطلّب ضبطاً دقيقاً للتوازن بين إطالة أمد الأزمة بما يرفع تكلفة الصمود الإيراني، وبين منع إيران من استثمار الوقت لتطوير قدراتها النووية ومعالجتها الاقتصادية.

ويُرجّح بدرجة مرتفعة أن يتبنى ترامب هذا النهج بنسبة تتراوح بين (70-85%) نظراً لتوافقه مع أسلوبه القائم على فرض شروط تفاوضية صارمة دون الانزلاق إلى حرب شاملة، ولأنه يتيح له تحقيق إنجاز سياسي عبر "تقدم جزئي" يمكن تقديمه داخلياً كنجاح، حتى في حال عدم تفكيك البرنامج النووي بالكامل. كما تمنح هذه الاستراتيجية ترامب مرونة تكتيكية عالية، إذ يمكنه تمديد المهلة أو تقليصها، والتصعيد أو التهدئة، وفق تطورات الداخل الأمريكي أو الحسابات الإقليمية. ومع ذلك، يظل نجاحها النسبي مرتبطاً بمدى قدرة إيران على الصمود، ومدى امتلاكها لآليات اقتصادية وسياسية تقلل من أثر الضغط الزمني، ما يجعل هذه المقاربة أقرب إلى تحقيق "احتواء مرحلي" أو "تجميد مؤقت" بدل إنتاج تسوية نهائية شاملة.

## ■ مدى الفاعلية: المخاطر والأثر على الولايات المتحدة الأمريكية

### المخاطر:

- قد تستخدم إيران الوقت لصالحها عبر تقليص مدّة الاختراق النووي ورفع مستويات التخريب، بما يحوّل استراتيجية الانتظار الأمريكية إلى فرصة إيرانية لفرض أمر واقع نووي جديد.
- هناك خطر أن تتحوّل المهلة الزمنية إلى تهديدات فارغة إذا لم تُترجم إلى إجراءات واضحة، ما يضعف الردع الأمريكي ويزيد من قدرة إيران على المناورة ورفع سقف شروطها.
- قد ترفض إيران الضغوط الزمنية وتعتبرها "إهانة سيادية"، فتتسحب من المفاوضات أو تعود إلى سياسة التصعيد التدريجي، ما يحوّل البرمجة الزمنية إلى عامل تعطيل بدل أن تكون عامل ضبط.
- قد يؤدي طول الأزمة إلى تآكل الإجماع الداخلي الأمريكي بسبب ضغوط الانتخابات، وأسعار الطاقة، ومواقف الكونغرس، ما يضعف قدرة واشنطن على الاستمرار في استراتيجية زمنية طويلة دون تعديل أو تنازل.

### الأثر:

- **مرتفع استراتيجياً**، لأنه يحوّل الزمن إلى أداة ضغط تراكمي بدل أن يبقى مجرد عنصر محايد في الأزمة.
- يعزز قدرة واشنطن على إدارة التفاوض، من خلال تفكيك الملف النووي إلى مسارات جزئية قابلة للقياس، ما يسمح بإدارة التفاوض كسلسلة "معارك منفصلة" بدل صفقة شاملة شبه مستحيلة.
- يوفر آلية تقييم دقيقة، لأن كل مرحلة يمكن قياسها بوضوح (التخريب، المخزون، أجهزة الطرد، موقف الشعب الإيراني، تماسك النخبة السياسية، استمرار الجهوزية العسكرية، تراجع دعم المقاومة).

- يمنح ترامب فرصة إنجاز سياسي مرحلي، لأن أي تقدم جزئي يمكن تسويقه كنجاح دون الدخول في حرب أو انتظار اتفاق نهائي شامل.
- قد ينزلق صانع القرار الإيراني إلى حالة من اليقظة المفرطة التي، بدل أن تعزز التحوط، تُفضي إلى إرباك في التقدير وفتح ثغرات غير مقصودة يمكن للطرف الأمريكي استثمارها لتحقيق أهدافه.

**التقييم:** يُعد هذا الخيار عالي التأثير في إدارة التعقيد الإيراني لأنه يوظف الزمن كأداة ضغط منظّمة ويعيد هندسة الملف النووي إلى وحدات تفاوضية قابلة للتحكم، إلا أن نجاحه يعتمد على قدرة واشنطن على الحفاظ على مصداقية تهديداتها الزمنية، ومنع إيران من استثمار الوقت لصالحها.

#### 4. استخدام الوكلاء

تمثّل استراتيجية استخدام الوكلاء أو الشركاء إحدى الأدوات الأكثر انسجامًا مع عقلية ترامب في إدارة التعقيد الجيوسياسي، إذ تنطلق من منطق تقاسم الأعباء وتقليل الكلفة البشرية والسياسية للتدخل الأمريكي المباشر. ووفق هذا التصوّر، لا تُدار المواجهة مع إيران عبر انخراط أمريكي مباشر واسع النطاق، بل عبر تفويض مهام الضغط والردع إلى أطراف إقليمية تمتلك دوافع أمنية مباشرة وقدرة أعلى على المناورة الميدانية، بينما تركز واشنطن على إدارة الإطار العام للصراع والتحكم بمسارات التصعيد والتفاوض.

ومن الناحية العمليّة، يتطوّر مفهوم "الوكيل" في سياق عام 2026، من كونه قوّة غير نظامية إلى كونه دولة شريكة تؤدّي وظيفة استراتيجية ضمن هندسة ضغط متعددة المستويات. يمكن تقديم "إسرائيل" بوصفها أداة ردع عسكرية قادرة على تنفيذ ضربات جراحية دقيقة ضد أهداف حساسة، بما يسمح بإبقاء مستوى التهديد العسكري قائمًا دون أن تتحمّل واشنطن مسؤولية التنفيذ المباشر أو تبعاته الأولية. وفي المقابل، تؤدي دول الخليج دورًا اقتصاديًا تفاوضيًا عبر إبراز أفق "الاندماج الإقليمي" ما بعد الاتفاق، بما يشمل وعود الاستثمار والطاقة والتجارة، الأمر الذي يخلق معادلة ضغط مزدوجة على إيران: الردع العسكري من جهة، والحوافز الاقتصادية المشروطة بتغيير السلوك الإيراني من جهة أخرى.

وتتجلّى أهمية هذا النهج في كونه يمكّن الولايات المتحدة من الانتقال من موقع "الفاعل العسكري المباشر" إلى موقع "مدير اللعبة"، أي الطرف الذي يحدّد قواعد التفاعل، ويوزع الأدوار، ويوفر الغطاء السياسي أو يسحبه، مع الحفاظ على هامش مناورة يسمح لها بتخفيف الانخراط إذا ارتفعت الكلفة. كما ينسجم هذا الخيار مع المزاج الداخلي الأمريكي الراض لحروب طويلة في الشرق الأوسط، ما يمنح ترامب قابلية أعلى لتسويق السياسة داخليًا باعتبارها "ضغطًا فعالًا دون تورط مباشر".

غير أن هذا النموذج يظلّ محفوفًا بالتعقيدات، فرغم أن الاستعانة بالوكلاء تمنح واشنطن في بعض الحالات هامش "الإنكار المقبول"، إلا أنه لا يلغي احتمالية تحميلها مسؤولية سياسية. وبالتالي سيبقى خطر استهداف القدرات الأمريكية في المنطقة مرتفع في حال توسع الصراع خصوصًا مع مشاركة تلك القواعد، بطرق متعددة، في المواجهة.

ويُرجّح بدرجة مرتفعة أن يلجأ ترامب إلى هذه الاستراتيجية بنسبة تتراوح بين (70-85%)، لأنها تتوافق مع نهجه القائم على تحميل الحلفاء جزءًا من العبء الأمني والمالي، وتحويل القوة الأمريكية من أداة تدخل مباشر إلى أداة

توجيه وإدارة من الخلف. ومع ذلك، تبقى فعالية هذا الخيار مرهونة بقدرة الحلفاء على الانخراط ضد إيران، وخاصة في ظل الاتفاقات وأشكال التعاون المختلفة معها، ومدى استعدادهم لتحمل تكلفة الرد الإيراني إذا تطوّر الصراع.

#### ■ مدى الفاعلية: المخاطر والأثر على الولايات المتحدة

##### المخاطر:

- خطر فقدان السيطرة على الحلفاء، خصوصاً إذا قامت "إسرائيل" بضربة توسّع الصراع.
- قد ترفض بعض دول الخليج الانخراط الكامل إذا شعرت أن تكلفة الرد الإيراني أعلى من المكاسب الاقتصادية المحتملة، وخاصة في ظل التهديد الإيراني باستهداف مباشر لمنشآت الطاقة والموانئ في حال المشاركة ضدها.
- رغم أن واشنطن قد تتصرّف كـ "قائد من الخلف"، إلا أنها قد تتحمل المسؤولية السياسية والقانونية أمام المجتمع الدولي وتضعها أمام المحاسبة الداخلية إذا ضربت قواعدها وجنودها، لأن الأطراف الدولية غالباً ما ترى الوكيل امتداداً للراعي، وهو ما قد يضعف صورة الولايات المتحدة كطرف منضبط وخاصة مع التهديد المستمر وانكشاف دورها الحقيقي.
- قد تظهر خلافات بين الحلفاء أنفسهم حول حدود التصعيد أو شكل التسوية، ما يؤدي إلى فقدان الانسجام داخل منظومة الضغط ويمنح إيران فرصة للاستفادة من الانقسام.

##### الأثر:

- مرتفع جداً، لأنه يخفض الكلفة البشرية والسياسية للتدخل الأمريكي المباشر، ويحوّل واشنطن إلى مدير للصراع بدل أن تكون طرفاً ميدانياً.
- يعزّز توزيع الأدوار ضمن هندسة ضغط متعددة المستويات، حيث يتكامل الردع العسكري (إسرائيل) مع الحوافز الاقتصادية والسياسية (الخليج) ضمن إطار أمريكي منظم.
- يخلق بيئة ضغط متعددة المستويات تجعل إيران محاصرة سياسياً واقتصادياً ما يقلص هامش المناورة الاستراتيجية لديها.
- يرفع احتمالات إنتاج اتفاق بعد الضغط، لأن إيران تصبح أمام خيار واقعي: إما مواجهة ضغوط متزايدة من أطراف متعددة، أو القبول بتسوية مرحلية تحت سقف شروط محسوبة.

التقييم: يُعدّ هذا الخيار عالي التأثير في إدارة التعقيد لأنه يسمح بتدويل الضغط على إيران دون تورط أمريكي مباشر، إلا أن مخاطره الأساسية تتمثل في احتمالية خروج التصعيد الإقليمي عن السيطرة نتيجة سلوك الوكلاء، إضافة إلى خطر تحميل واشنطن المسؤولية السياسية الكاملة عن النتائج، حتى في الحالات التي لم تشارك فيها مباشرة بتنفيذ العمليات.

## 5. تعديل نوع التأثير

يمكن لترامب إدارة تعقيد الملف الإيراني عبر استراتيجية تعديل نوع التأثير، من خلال استهداف الشرايين بدل الدولة. وينطلق المنطق الحاكم لهذه المقاربة من فرضية أن إيران طوّرت خلال العقود الماضية قدرة عالية على امتصاص العقوبات العامة، عبر توسيع اقتصاد الظل وشبكات الالتفاف والاقتصاد المقاوم، إلا أنها تصبح أكثر هشاشة عندما يتم استهداف نقاط الاختناق والعقد التشغيلية الحساسة التي تمثل البنية الفعلية لاستمرارها الاقتصادي. وبذلك تتحوّل المواجهة من صراع مع إيران بوصفها كياناً سياسياً إلى صراع مع منظومة معقدة من الوسطاء وشركات الواجهة، وشبكات الشحن والتأمين، والممرات المالية غير الرسمية، التي تمثل "الرثة الاقتصادية" للنظام الإيراني. وفي إطار منهجية حل المشكلات المعقدة، لا يتم التركيز على "الكتلة" الاقتصادية، بل على الروابط التي تسمح للنظام بالاستمرار ضمن بيئة حصار مستمرة.

ومن الناحية العملية، تقوم هذه الاستراتيجية على الانتقال من نموذج الضغط الكلي إلى نموذج الضغط الجراحي، حيث يتم تفكيك الاقتصاد الإيراني إلى "عقد تشغيل" صغيرة يتم ضربها بشكل متتابع ومدروس. وتشمل هذه العقد البنوك الوسيطة، وشركات الواجهة، وشبكات الشحن والتأمين البحري، إضافة إلى الوسطاء، أو الذين يديرون سلاسل التوريد. وبهذا تصبح العقوبات حملة تقنية متخصصة تهدف إلى تعطيل قنوات الالتفاف بدل الاكتفاء بإعلان سياسي واسع. وتستند هذه المقاربة إلى خبرة أمريكية متراكمة في مجال العقوبات الثانوية، واستهداف البنى المالية العابرة للحدود، وإن كانت فعاليتها ستتأثر بشكل متزايد بتطور قدرات القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا في توفير بدائل مالية وتجارية لطهران.

وتكمن قوة هذا النهج في أنه لا يضع إيران أمام "صدمة واحدة" قابلة للاحتواء، بل أمام نزيف اقتصادي تراكمي يرفع كلفة الالتفاف ويؤدي إلى استنزاف تدريجي للبنية المالية للنظام. كما أن استهداف العقد الحساسة قد ينتج تأثيراً غير خطي، حيث يؤدي تعطيل جزء محدود من الشبكة إلى شلل أوسع داخل منظومة التجارة والتحويلات، وهو ما يجعل هذا النوع من الضغط أكثر فاعلية من العقوبات المفروضة التي غالباً ما تتحوّل إلى عبء محدود، دون أن تُضعف مراكز القوة الاقتصادية المرتبطة بالنظام. تجدر الإشارة إلى أن هذا النهج جرب مراراً في السابق لكن بوتيرة أقل حدة.

ويُرجَّح بدرجة مرتفعة أن يلجأ ترامب إلى هذه الاستراتيجية بنسبة تتراوح بين 80% و90%، لعدّة أسباب: أولاً، انسجامها مع منطق "الضغط الذكي" الذي يحقق نتائج دون كلفة عسكرية مباشرة. ثانياً، قابليتها للتدرّج والتصعيد المرحلي دون إعلان مواجهة شاملة. ثالثاً، أنها تسمح باستهداف "اقتصاد الحرس الثوري" وشبكات التمويلية بدل الاكتفاء بخنق الاقتصاد الوطني بشكل عام. ومع ذلك، يبقى نجاح هذا المسار مرتبطاً بمستوى تعاون الحلفاء الدوليين، وبقدرة واشنطن على مراقبة الشبكات المعقدة خارج إيران، إضافة إلى خطر أن يؤدي هذا النوع من الضغط إلى دفع طهران نحو تصعيد أمني أو توسع في الحرب الاقتصادية غير المعلنة.

### المخاطر:

- قد تبتكر إيران بدائل شبكية جديدة، عبر بناء قنوات مالية وتجارية بديلة وتوسيع التعاون مع الصين وروسيا، بما يقلل تدريجيًا من أثر استهداف العقد القديمة.
- الأثر الاجتماعي العكسي، إذ أن استهداف الشرايين الاقتصادية الصغيرة قد يرفع تكلفة المعيشة ويؤدي إلى ضغط شعبي، لكنه قد يُستخدم داخليًا لإنتاج تعبئة قومية تعزز سردية "الحصار الخارجي" بدل أن تضعف النظام.
- صعوبة التنفيذ والتعقيد المعلوماتي، لأن الشبكات المالية متعدّدة ومتشعبة وغالبًا تعمل خارج إيران، ما يجعل استهدافها يتطلب قدرة استخباراتية ورقابية عالية، إضافة إلى تعاون دولي قد لا يكون مضمونًا.
- خطر تآكل الثقة بالنظام المالي العالمي، إذ قد يؤدي توسيع نطاق العقوبات الذكية إلى اتهام واشنطن بتسييس النظام المالي، ما يعزز حوافز بعض القوى الدولية لتطوير بدائل عن الدولار وتقليل اعتمادها على المؤسسات المالية الغربية.
- ردّ فعل أمني إيراني، إذ قد تلجأ إيران إلى الردّ عبر استهداف الملاحه البحرية، معتبرة أن تعطيل اقتصادها يبرّر تنفيذ ضربات اقتصادية بالاستفادة من الممرات البحرية، أو بالتعاون مع أنصار الله.

### الأثر:

- مرتفع جدًا، لأنه يستهدف قدرة إيران على التمويل والتشغيل وليس فقط صادرات النفط أو الناتج المحلي العام.
- يضرب قدرة إيران على تمويل حركات المقاومة، والصناعة العسكرية، حيث تتأثر سريعًا عند تعطيل نقاط الاختناق.
- يرفع الضغط داخل بنية النظام نفسها، خصوصًا على اقتصاد الحرس الثوري.
- يحقق شللاً طويل الأمد في التطور التكنولوجي والعسكري، عبر قطع سلاسل الإمداد الدقيقة المتعلقة بالمكونات الإلكترونية والصناعية ذات الاستخدام المزدوج.

**التقييم:** يُعدّ هذا الخيار من أكثر الخيارات تأثيرًا، لأنه لا يستهدف الاقتصاد الإيراني بوصفه "جسدًا" شاملاً قادرًا على امتصاص الصدمات، بل يهاجم ما يمكن تسميته بـ "بنية التنفس" للنظام الإيراني، أي الشبكات التشغيلية التي تمكّنه من الاستمرار رغم العقوبات. وتتمثّل قوة هذا النهج في أن استهداف "الشرايين الحيوية" يحقق تأثيرًا أكبر من استهداف الجسم ككلّ، لأن الاقتصاد الكلي قادر على التكيف؛ إذ تستطيع الدولة توزيع الأُم عبر أدوات داخلية مثل الدعم الجزئي للسلع، وزيادة الضرائب، وتقليص الخدمات..

في المقابل، تمثّل الشرايين الاقتصادية نقاط اختناق يصعب تعويضها بسهولة؛ فعندما يتم استهداف التحويلات المالية، وشبكات الشحن، والتأمين، والبنوك الوسيطة، والوسطاء التجاريين، فإن الضربة لا تصيب "الرفاه" فقط، بل تستهدف قدرة الدولة على الحركة والتشغيل. قد يتحمّل النظام الضغوط الاجتماعية، لكنّه لا يستطيع تحمّل تعطّل أدوات إدارة الضغوط. كما أن هذا النمط من الضغط ينتج تأثيرًا غير خطي، إذ إن تعطيل عقدة واحدة حساسة داخل

نظام شبكي معقد قد يؤدي إلى شلل واسع في الشبكة بأكملها. على سبيل المثال، قد يرتبط بنك وسيط أو شركة شحن واحدة بعشرات المسارات التجارية، ما يجعل الضربة المحدودة تُنتج أثرًا أكبر بكثير من حجمها المباشر.

يبقى نجاح هذه الاستراتيجية مرهونًا بقدرة واشنطن على تتبّع الشبكات العابرة للحدود، وبحجم التعاون الدولي، إضافة إلى احتمالية أن يدفع هذا النوع من الخنق الشبكي إيران نحو ردود أمنية انتقامية، سواء في المجال البحري أو غيره.

## 6. تحريك الديناميات

يمكن لترامب أن يدير التعقيد في الملف الإيراني، عبر استراتيجية تحريك الديناميات، انطلاقًا من عقلية مفادها: "سأجعل شركاء إيران عبئًا عليها وسأجعل إيران عبئًا على شركائها". فبدل التعامل مع إيران كخصم منفرد، يُعاد تعريف الصراع باعتباره شبكة من التحالفات الدولية والاقتصادية التي تمنح طهران هامش مناورة واسعًا، ما يعني أن إضعاف إيران لا يتحقق فقط عبر الضغط المباشر عليها، بل عبر إعادة تشكيل البيئة الدولية المحيطة بها بطريقة تُفقدتها تدريجيًا "الظهير الاستراتيجي" الذي تعتمد عليه في الصمود والمساومة.

ومن الناحية العملية، تقوم هذه المقاربة على تحريك توازنات القوى الكبرى عبر ما يمكن وصفه بـ "المقايضة الجيوسياسية"، بحيث تُدار أزمة إيران عبر ربطها بملفات دولية أوسع. ففي هذا الإطار، قد يسعى الرئيس الأمريكي إلى تقديم تفاهات محدودة لموسكو في الملف الأوروبي-الأوكراني مقابل دفعها نحو تقليص دعمها السياسي أو التقني لإيران، أو على الأقل تبني موقف أقرب إلى "الحياد العملي" بدل الشراكة الفعلية. والهدف هنا ليس تفكيك العلاقة الروسية-الإيرانية بالكامل، وهو أمر غير واقعي، بل رفع كلفة استمرار موسكو في دعم طهران وإدخالها في حسابات توازنات أوسع تجعل هذا الدعم عبئًا سياسيًا واستراتيجيًا.

وفي موازاة ذلك، يمكن توسيع هذه الاستراتيجية باتجاه الصين عبر تحويل بكين تدريجيًا من "داعمة نشطة" إلى "مراقب حذر"، دون دفعها نحو مواجهة مباشرة مع واشنطن. ويتم ذلك، من خلال ربط التعاون الصيني مع إيران بملفات التجارة والتكنولوجيا والقيود الاقتصادية، بحيث تتحوّل إيران إلى ورقة تفاوضية ترفع كلفة التوتر الصيني-الأمريكي. كما يمكن تحريك قضية تايوان بشكل أكبر بطريقة رفع درجة تهديد الأمن الصيني عبر البدء بعمليات صغيرة متفرقة، مما يجعل بكين أكثر حساسية تجاه تكلفة دعم طهران وأكثر انشغالًا عنها. والهدف ليس قطع العلاقة الصينية-الإيرانية بالكامل، وهو أمر غير واقعي في ضوء المصالح المتبادلة، بل جعل هذه العلاقة أقل حماسة وأكثر خطورة، بحيث تدفع بكين باتجاه تقليص انخراطها أو ضبطه ضمن سقف منخفض الكلفة.

وعلى المستوى الإقليمي، يمكن لترامب نقل منطق "المقايضة" إلى نموذج المقايضة الإقليمية، عبر فتح مسارات تفاهم مع دول تؤثر على إيران أو تشكّل منافذ جغرافية واقتصادية لها، مثل تركيا أو أذربيجان أو باكستان. ومن شأن هذا التوجه أن يخلق طوق ضغط تدريجي دون الحاجة إلى إعلان حرب أو تصعيد عسكري مباشر، بحيث يتحوّل الضغط إلى تضيق منهجي على منافذ إيران الاقتصادية واللوجستية بدل فرض حصار شامل بالمعنى التقليدي.

وتتكامل هذه الأدوات ضمن إطار أشمل يمكن وصفه باستراتيجية "الحرمان من البدائل"، وهي من أكثر آليات تحريك الديناميات تأثيرًا، إذ تقوم على تقليص المساحات الرمادية التي طالما استخدمتها طهران للانتفاف والمناورة.

فبدل أن تملك إيران دائماً خيارات بديلة عبر روسيا أو الصين أو شبكات التهريب أو المقايضة غير الرسمية، يتم العمل على تضييق هذه الخيارات تدريجياً. وعندما تتراجع البدائل، يتحول التفاوض من خيار سياسي إلى ضرورة استراتيجية، ويزداد احتمال قبول إيران بتقديم تنازلات فنية أو مرحلية.

يُرجَّح بدرجة منخفضة أن يعتمد ترامب هذا المسار، بنسبة تتراوح بين 20% و30%، يعود ذلك إلى أن نجاحه يتطلب استعداد روسيا والصين للانخراط في منطق "المقايضة الجيوسياسية"، وهو أمر غير مرجَّح في ظل تحوُّل العلاقة بين هذه القوى وواشنطن إلى علاقة صراعية بنيوية، تجعل دعم إيران جزءاً من استراتيجية أوسع لمواجهة النفوذ الأمريكي لا مجرد ملف قابل للبيع أو المساومة.

وبالتالي، فإن احتمالية استجابة موسكو وبكين لضغوط أو تفاهات أمريكية تبقى محدودة، بل قد تؤدي محاولة توظيف هذا المسار إلى نتيجة عكسية تتمثل في تعزيز التنسيق الروسي-الصيني-الإيراني بدل تفكيكه. كما أن هذا النهج يتطلب قدرة أمريكية عالية على إدارة تفاهات متعددة ومعقدة دون خلق توترات مع الحلفاء الأوروبيين، وهو ما يزيد من صعوبة تطبيقه.

وعليه، يمكن اعتبار هذا الخيار **أداة ضغط مساندة** أكثر من كونه مساراً حاسماً، إذ قد ينجح في إبطاء مستوى الدعم الروسي أو الصيني لإيران جزئياً، لكنه لا يملك ضمانات كافية لإحداث اختراق استراتيجي واسع أو لإضعاف العمق الداعم لطهران بصورة جوهرية.

#### ■ مدى الفاعلية: المخاطر والأثر على الولايات المتحدة

##### المخاطر:

- من غير المرجَّح أن تستجيب روسيا والصين للمقايضات الأمريكية، بل قد تعتبرها محاولة ابتزاز سياسي، ما قد يدفعهما إلى توثيق التعاون مع إيران بدل من تقليصه.
- احتمال فشل واشنطن في خلق إجماع دولي أو إقناع القوى الكبرى بربط الملف الإيراني بملفات عالمية أخرى.
- المقايضات الدولية قد تخلق توتراً مع أوروبا إذا فهمت على أنها تنازل أمريكي في ملفات مثل أوكرانيا أو الأمن الأوروبي.
- قد تؤدي هذه الاستراتيجية إلى رفع مستوى الاستقطاب الدولي، بما يعزز تبلور محور مضاد تقوده روسيا والصين وإيران، بدل تفكيكه.
- خطر أن يتحوَّل الضغط غير المباشر إلى أزمة أوسع إذا تم استخدام ملفات حساسة مثل شرق آسيا أو تايوان كورقة ضغط.

##### الأثر:

- مرتفع جداً إذا نجح، لأنه يضرب العمق الاستراتيجي لطهران دون صدام مباشر.
- يضعف قدرة إيران على الالتفاف على العقوبات عبر الصين أو روسيا أو المنافذ الإقليمية.
- يزيد الضغط النفسي والسياسي على طهران عبر إشعارها بأن شبكة دعمها الخارجية ليست صلبة.
- يعزِّز استراتيجية "الحرمان من البدائل"، بحيث يصبح التفاوض أقل الخيارات كلفة لإيران.

التقييم: تأثير هذا الخيار الاستراتيجي كبير لأنه يعتمد على إعادة تشكيل البيئة المحيطة بإيران بدل الاكتفاء بالضغط المباشر عليها، غير أنه معقد التنفيذ ويتطلب إدارة دقيقة ومتعددة المسارات للصفقات الدولية، في ظل نمط إدارة ترامب الفوضوي القائم على القرارات السريعة والتقلبات التكتيكية.

## 7. اتخاذ مخاطر ذكية محسوبة

يمكن أن يلجأ ترامب إلى استراتيجية "المخاطر الذكية المحسوبة" عبر تنفيذ عمليات أمنية نوعية، أو ضربات جوية جراحية محدودة، أو عمليات سيبرانية ذكية وواسعة، أو حتى تحركات تفاوضية غير متوقعة، مما يتيح له خلق ضغط حاد ومركّز على الجمهورية الإسلامية، دون تحمّل كلفة حرب طويلة أو الانزلاق إلى مواجهة شاملة. كما قد يذهب أبعد من ذلك عبر التفكير بخيارات عالية المخاطر لكنها قابلة للاحتواء حيث يجعل اعتراف إيران بالعملية لها مخاطر عالية داخليًا وخارجيًا، مثل تصعيد ميداني محدود أو تحريك سيناريوهات ردع متقدمة، بما في ذلك عمليات تدخل بري موضعي أو استهداف شبكات القيادة والسيطرة بصورة مباشرة.

وفي هذا الإطار، يمكن تصور عدد من السيناريوهات "خارج الصندوق" التي قد تندرج ضمن هذه المقاربة، أبرزها: **إنزال محدود وخاطف داخل إيران** عبر عملية كوماندوز قصيرة تستهدف موقعًا نوعيًا مثل مخزن صواريخ أو مركز قيادة للمسيّرات أو مختبر حساس مرتبط بالبرنامج النووي، ثم انسحاب سريع يحقق أثرًا ردعيًا عاليًا دون التورط في اشتباك طويل. كما قد تتجسد هذه المخاطرة في نموذج "ضربة رأس الأخطبوط" عبر اغتيال شبكي يستهدف مهندسين وضباطًا لوجستيين ومسؤولين عن ملفات حساسة للأمن القومي الإيراني، أي ضرب "العقل التشغيلي" للنظام بدل استهداف رأس سياسي رمزي. ومن الخيارات كذلك تنفيذ **تعطيل مؤقت لمنظومات الكهرباء أو الاتصالات** عبر هجوم سيبراني أو تقني يؤدي إلى شلل محدود في طهران أو مناطق صناعية أو موانئ ومطارات، دون تدمير دائم، ولكن بهدف خلق صدمة داخلية وإرباك إداري. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يلجأ ترامب إلى **ضربات رمزية شديدة الدقة** داخل إيران تستهدف منشأة مسيّرات أو رادار دفاع جوي أو مركز أبحاث نووي ثانوي، ثم تقديمها بوصفها "تحذيرًا محدودًا" وليس إعلان حرب. كما يمكن توظيف **عمليات خداع استراتيجية** عبر خلق حشد عسكري يوحي بقرب اندلاع مواجهة واسعة، ثم تنفيذ ضربة سيبرانية أو اغتيال كبير بدل الحرب، بهدف إرباك القرار الإيراني واستنزافه نفسيًا. ومن السيناريوهات الأكثر حساسية أيضًا **استهداف منظومة القيادة والسيطرة عبر عمليات إلكترونية لتعطيل شبكات اتصالات الحرس الثوري، وأنظمة الرادار والإنذار المبكر، ومنظومات إدارة الصواريخ والمسيّرات**، مما يجعل إيران تشعر بأنها "عمياء ومكشوفة" دون تدمير عسكري مباشر حيث يعطل القدرة على الردّ والمواجهة. وقد تتوسع هذه العمليات لتشمل **ضرب الشرايين المالية الدقيقة** عبر عمليات مركبة تستهدف المصارف أو شبكات الذهب. كما يمكن اعتماد سياسة **استدراج إيران إلى خطأ محسوب** من خلال تصميم سيناريو يجبرها على رد متهور، عبر تسريب عملية مفبركة أو استهداف أصول إيرانية خارج إيران، مما يخلق فرصة لحشد دولي ضدها. وأخيرًا، قد تظهر مخاطرة من نوع آخر أكثر تعقيدًا تتمثل في **صفقات سرّية مع تيارات داخل النظام الإيراني** بهدف تفكيك مراكز القوة تدريجيًا من الداخل، وإعادة تشكيل ميزان النفوذ بين مؤسسات النظام، مما يضعف قدرته على المناورة دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

## 1. إنزال محدود وخاطف داخل إيران

### المخاطر:

- احتمال فشل العملية أو وقوع أسرى أمريكيين ما يشكل كارثة سياسية داخلية لترامب.
- احتمال ردّ إيراني مباشر ضد قواعد أمريكية أو مصالح حيوية في الخليج.
- احتمال انكشاف الدعم اللوجستي أو الاستخباراتي من دول إقليمية، بما يسبب أزمة دبلوماسية وفضيحة أمنية.

### الأثر:

- مرتفع جدًا في حال نجاح العملية، لأنه يوجّه ضربة مباشرة لـ "هيبة السيادة الإيرانية" ويكسر صورة الحصانة الداخلية.
- يرسل رسالة ردعية بأن العمق الإيراني قابل للاختراق، ما يرفع الضغط النفسي والمؤسسي على الحرس الثوري.
- يعزز صورة القوة الأمريكية في حال تم توظيفه سياسيًا وإعلاميًا.
- غالبًا ما يبقى أثره الردعي قصير المدى، إذا لم يُكرّر أو لم يُدمج ضمن حملة ضغط أوسع، إذ تستطيع إيران احتواء الصدمة.

التقييم: الإنزال المحدود يمكن أن يولّد صدمة استراتيجية وردعية متوسطة إذا نجح، دون أن يمثل أداة تنجز وتحقق الهدف السياسي، كما أنه خيار منخفض الترجيح عمليًا بسبب المخاطر الكبيرة على الجنود الأمريكيين والسياسة الداخلية، واحتمال انزلاق التصعيد إلى مواجهة إقليمية. تأثيره الاستراتيجي قصير المدى ولا يغيّر ميزان القوى الإيراني، ويصبح ذا قيمة حقيقية فقط إذا استُخدم ضمن حملة متكاملة تتضمن أدوات ضغط أمنية، سياسية، وسيبرانية.

## 2. "ضربة رأس الأخطبوط" عبر اغتيال شبكي

### المخاطر:

- احتمال ردّ إيراني عبر اغتيلات انتقامية أو عمليات هجومية خارجية.
- قد تزيد العملية من دافعية إيران لتسريع برنامجها النووي بدل إبطائه.
- يمكن أن تؤدي إلى توحيد الداخل الإيراني سياسيًا وشعبيًا بدل تفكيكه.

### الأثر:

- متوسط إذا استهدفت العملية "العقول النادرة" مثل المهندسين والخبراء اللوجستيين والمهنيين التقنيين.
- تأثير قصير المدى على القدرة التشغيلية للنظام، إذ أن الخبراء المستهدفين يمكن تعويضهم تدريجيًا عبر المدارس تدريبية داخل إيران.
- خلق شعورًا دائمًا بأن النظام معرض للاختراق.
- فعاليته أعلى مقارنة باغتيال شخصية سياسية رمزية، لأنه يضرب "العقل التشغيلي" للنظام مباشرة.

التقييم: تأثير هذه العملية تكتيكي، ويتراوح من متوسط إلى مرتفع في المرحلة الراهنة، إلا أنه محدود المدى الزمني، بسبب قدرة إيران على التعويض والتكيف، ويحتفظ بمخاطر كبيرة للردود الانتقامية. الأثر الأكبر يتحقق فقط إذا

جرى دمج العملية ضمن استراتيجية مركبة تتضمن ضغطاً اقتصادياً وسياسياً مستمراً، ما يحوّل الضربة الفردية إلى عنصر ضمن حملة استنزاف شاملة.

### 3. تعطيل الكهرباء أو الاتصالات لفترة قصيرة

#### المخاطر:

- قد يُنظر له كعمل حرب سيبرانية ويبرر ردّاً سيبرانياً واسعاً ضد أمريكا أو حلفائها.
- خطر إلحاق أضرار مدنية كبيرة تشمل المستشفيات والمطارات والبنية التحتية الحيوية.
- يثير انتقادات دولية إذا أدت العمليات إلى خسائر بشرية.
- قد يدفع إيران لتسريع تطوير قدراتها الدفاعية السيبرانية، ما يقلل من فعالية أي هجمات مستقبلية.

#### الأثر:

- متوسط المدى، إذ يخلق صدمة نفسية مؤقتة وإرباك تشغيلي محدود داخل النظام الإيراني.
- مدة التأثير قصيرة، وتقتصر على اللحظة الزمنية للعملية، ما يجعل الأثر مؤقتاً ما لم يُدمج في حملة عدوانية مركبة.
- أهميته الاستراتيجية تكمن في كشف نقاط ضعف النظام الإيراني واستعراض قدرة الولايات المتحدة على التدخل، ما يعزز النفوذ التفاوضي مؤقتاً.

التقييم: تأثير هذه العملية يكون قصير المدى وهامشياً إذا نُفذت بمعزل عن غيرها، إذ إنها لا تُغيّر ميزان القوى الإيراني ولا تؤثر على سلوك النظام على المدى الطويل. تظلّ مفيدة كأداة ضغط تفاوضي تكميلي ضمن استراتيجية أوسع، لكنها لا تملك القدرة على تحقيق نتائج استراتيجية جوهرية بمفردها.

### 4. ضربات رمزية دقيقة داخل إيران

#### المخاطر:

- احتمال ردّ عسكري مباشر من إيران على الكيان الصهيوني أو مصالح أمريكية في الخليج.
- التصعيد قد يخرج عن السيطرة بسرعة.
- قد يرفع شعبية النظام داخلياً "تعبئة وطنية ضد العدوان".
- احتمال إلحاق خسائر مدنية إذا أخطأت الضربة الهدف، ما يخلق أزمة دبلوماسية وانتقادات دولية.

#### الأثر:

- مرتفع سياسياً لأن الضربة تعيد تشكيل "معادلة الردع".
- إذا أصابت هدفاً نوعياً مثل المسيرات، الرادارات، الدفاع الجوي فإنها تؤثر عسكرياً مؤقتاً على قدرة النظام التشغيلية.
- في حال لم ترد إيران بقوة، فذلك سيمنح ترامب ورقة ضغط تفاوضية قوية، تظهر أنه قادر على اتخاذ إجراءات تكتيكية محددة متى شاء، ما يزيد من النفوذ التفاوضي.

التقييم: تأثير هذه الضربات استراتيجي، مرتفع، لكنه قصير المدى، لكنها قابلة للتدهور بسرعة، لأن إيران وصلت إلى مرحلة تجعلها غير قابلة لابتناع مثل هذه الضربات المفاجئة.

## 5. عملية خداع استراتيجية

- قد يكون الهدف من العملية خداعاً وهمياً، بحيث تدفع إيران إلى اتخاذ رد فعل عسكري استباقي يُستخدم لتبرير حملة عسكرية أمريكية ضدها.
- في الوقت نفسه، يمكن أن يوجّه هذا التحرك المضلل دفاعات إيران نحو هدف محدد، بينما تُنفذ العملية العسكرية الفعلية في موقع آخر، ما يزيد من عنصر المفاجأة ويحقق تأثيراً تكتيكياً مزدوجاً.

### المخاطر:

- إذا اكتشف الإيرانيون الخدعة، قد تنقلب ضد الولايات المتحدة وتفقد مصداقيتها الدولية والإقليمية.
- سوء التقدير قد يؤدي إلى تفسير الحشد العسكري أو التحركات كتمهيد لحرب، ما قد يدفع إيران للرد الاستباقي.
- توتر إقليمي محتمل وارتفاع أسعار النفط والذهب حتى في حال عدم اندلاع مواجهة فعلية.
- احتمال فقدان الثقة من الحلفاء، إذا تبين أن الولايات المتحدة تستغلهم في عملية الخداع بشكل غير متناسق مع الاتفاقات السابقة.

### الأثر:

- عالي إذا نجحت العملية، إذ تشلّ القرار الإيراني مؤقتاً وتربك قيادة النظام على المستويين السياسي والعسكري.
- تجبر طهران على استنزاف الموارد البشرية والمالية في الاستعدادات، ما يزيد من الضغط الداخلي والخارجي عليها.
- يخلق ضغطاً نفسياً دائماً عبر حالة عدم اليقين والتوتر المستمر.
- يمنح الولايات المتحدة هامش تكتيكي لإعادة توجيه تحركاتها السياسية أو العسكرية دون خوض مواجهة مباشرة.

**التقييم:** تأثير هذه العملية استراتيجي مرتفع، لكنه مرهون بدقة الاستخبارات والتوقيت وسرعة الاستجابة.

## 6. استهداف القيادة والسيطرة (تعطيل الرادار، الإنذار)

### المخاطر:

- قد تعتبر إيران هذا النوع من العمليات محاولة مباشرة لفتح الطريق أمام ضربة شاملة، ما يدفعها للتعامل معه كتهديد وجودي.
- قد يؤدي ذلك إلى رد إيراني فوري على قواعد أمريكية في الخليج.
- يرفع احتمال وقوع حوادث غير محسوبة، مثل إطلاق صواريخ بالخطأ.

### الأثر:

- من أعلى التأثيرات الاستراتيجية الممكنة، لأنه لا يستهدف "القدرات العسكرية" بحد ذاتها، بل يستهدف العصب التشغيلي للدولة.
- يضرب قدرة إيران على الرصد والإنذار المبكر والتنسيق، ما يخلق حالة "عمى عملياً" تجعل أي منظومة دفاعية أو هجومية أقل فاعلية.

- يضع إيران في وضع حرج أمام أي تهديد لاحق، ويجعلها أكثر هشاشة في الحسابات العسكرية والسياسية، لأن الدولة التي تفقد القيادة والسيطرة تفقد جوهر الردع حتى لو بقيت ترسانتها.

التقييم: تأثير هذا الخيار استراتيجي، لأنه يهاجم قدرة الدولة على إدارة الحرب لا مجرد خوضها، لكنه في المقابل شديد الحساسية والخطورة، إذ من المرجح أن يُفسّر في طهران كخطوة تمهيدية لضربة كبرى، ما يجعل احتمالية التصعيد إلى مواجهة مفتوحة مرتفعة جدًا. لذلك، رغم قوته الردعية، فإن تطبيقه عمليًا يحمل مخاطرة عالية بإشعال صراع غير قابل للضبط.

## 7. استدراج إيران إلى خطأ محسوب

### المخاطر:

- قد تنجح إيران في تجنب الفخ أو التعامل معه ببرجماتية، ما يؤدي إلى فشل الاستراتيجية وتحوّل واشنطن إلى طرف يبدو استفزازيًا يسعى للتصعيد دون مبرر واضح، وهو ما يضعف قدرتها على حشد الدعم الدولي.

- خطر أن يكون الرد الإيراني أكبر من المتوقع، مما يؤدي إلى تصعيد غير محسوب قد يفرض على واشنطن وحلفائها الانخراط في مواجهة واسعة بدل عملية محدودة.

### الأثر:

عالي جدًا إذا نجح لأنه يخلق:

- شرعية دولية ضد إيران قائمة على تحميلها مسؤولية التصعيد.

- يمنح واشنطن قدرة على تعبئة الرأي العام الدولي وإعادة إنتاج الإجماع حول فرض عقوبات جديدة أو حتى الدفع نحو حصار أشمل وأكثر صرامة.

- الميزة الأهم أن هذا الخيار يوفر غطاءً قانونيًا وسياسيًا يسمح بتبرير ضربة عسكرية أكبر لاحقًا، خصوصًا إذا تم تقديم الخطأ الإيراني باعتباره تهديدًا مباشرًا للملاحة أو الأمن الإقليمي أو القوات الأمريكية.

- يسمح بتحويل أي تصعيد أمريكي لاحق إلى رد فعل دفاعي مشروع، بدل أن يظهر كقرار هجومي.

التقييم: تأثير استراتيجي مرتفع، لأنه لا يستهدف إيران عسكريًا مباشرة، بل يستهدف موقعها السياسي والشرعي داخل النظام الدولي. إلا أن نجاحه يعتمد بصورة شبه كاملة على شكل رد الفعل الإيراني وعلى قدرة واشنطن على التحكم بسقف التصعيد، ما يجعله خيارًا عالي الفعالية لكنه محفوف باحتمالية الانزلاق نحو مواجهة أكبر إذا خرجت الاستجابة الإيرانية عن نطاق التوقعات.

## 8. صفقات سرية مع تيارات داخل النظام

### المخاطر:

- مخاطرة عالية بالفشل، نظرًا لامتلاك إيران جهازًا آمنًا شديد الكفاءة والخبرة في تفكيك الاختراقات واحتواء محاولات التلاعب الخارجي.

- في حال انكشاف هذا المسار، قد يؤدي إلى نتيجة عكسية تتمثل في توحيد النظام سياسيًا وأمنيًا تحت خطاب "الاختراق والتآمر"، بدل تفكيكه من الداخل.

- قد يؤدي إلى تعطيل أي مسار تفاوضي.

- يتطلب هذا الخيار زمنًا طويلًا، ولا يضمن نتائج سريعة، ما يجعله غير مناسب إذا كانت الإدارة تبحث عن إنجاز سياسي فوري.

#### الأثر:

- إذا نجح، يُعدّ من أخطر الخيارات على النظام الإيراني، لأنه لا يستهدف قدراته العسكرية أو الاقتصادية، بل يستهدف توازناته الداخلية وبنية القرار نفسها.
- قد يؤدي إلى تغيير السلوك الاستراتيجي ل طهران تدريجيًا.
- منح واشنطن قدرة على التأثير طويل الأمد دون تكلفة حرب مباشرة، لكنه يبقى مرتبطًا بمدى قابلية الداخل الإيراني للاختراق.

التقييم: تأثير هذا الخيار استراتيجي نظريًا، لأنه يعمل على تفكيك النظام من الداخل بدل مواجهته خارجيًا، إلا أنه منخفض الاحتمالية ومعقد التنفيذ في السياق الحالي، خاصة أن التيارات الداخلية التي كان يمكن الرهان عليها لم تعد تمتلك التأثير الذي كانت تملكه سابقًا، كما أن بنية الدولة الأمنية أصبحت أكثر تماسكًا وخبرة في احتواء أي اختراق. وبالتالي، يبقى هذا المسار خيارًا عالي الطموح لكنه محدود الجدوى العملية.

#### تقييم المخاطر الذكية والسياسات المتفرعة منها:

صحيح أن استراتيجية المخاطر الذكية، إذا نُفذت بإحكام، قادرة على إحداث أثر استراتيجي ملموس. غير أن الفارق الجوهرى يتمثل في أن العمليات العسكرية المباشرة، رغم امتلاكها تأثيرًا استراتيجيًا مرتفعًا وسريعًا، تنطوي في المقابل على مخاطر وتكاليف عالية، فضلًا عن صعوبة التحكم بمساراتها أو التنبؤ بدقة بردود الفعل الإيرانية. أما العمليات السيبرانية والمالية الدقيقة، فيتمس تأثيرها بطابع تراكمي طويل الأمد، مع مستوى مخاطر أقل نسبيًا وقدرة أعلى على الضبط والتحكم. وفيما يتعلق بعمليات الخداع والتحريك السياسي، فإنها قد تُحدث التأثير الأعمق في حال نجاحها، إلا أنها تتطلب درجة عالية من الدقة والتنسيق، كما تنطوي على احتمالية فشل مرتفعة، قد يفضي إخفاقها إلى نتائج عكسية، تصل أحيانًا إلى تعزيز أمن إيران وزيادة قدرتها على التكيف. ومع ذلك، تزداد فعالية هذه الأدوات مجتمعة إذا جرى توظيفها ضمن استراتيجية مركبة ومتكاملة، بدل استخدامها على شكل إجراءات منفصلة أو ضربات متفرقة.

### جدول الترجيحات النسبية لاستراتيجيات ترامب لإدارة التعقيد الإيراني

الاستراتيجية	الوصف المختصر	الترجيح النسبي (%)
توسيع تعريف المشكلة	إعادة تعريف إيران كعامل زعزعة للاستقرار الإقليمي والاقتصادي العالمي، بدلاً من التركيز على الملف النووي فقط.	70-80%
الاحتواء التدريجي / الضغط الهيكلي	فرض ضغط مستمر على النظام مع السماح ببقائه، مع ربط العقوبات بخطوات محددة (رقابة، تخصيب، مخزون اليورانيوم).	75-85%

70-85%	استخدام الزمن كأداة ضغط، وتجزئة الملف النووي إلى نقاط تفاوضية قابلة للقياس، مع مهل تفاوضية محددة.	البرمجة الزمنية
70-85%	توظيف الحلفاء الإقليميين والدوليين لتقليل الكلفة المباشرة على أمريكا، مثل إسرائيل كـ "المطرقة" ودول الخليج كـ "الجزرة".	استخدام الوكلاء
80-90%	التركيز على نقاط ضعف محدّدة في الاقتصاد الإيراني والشبكات الحيوية بدل العقوبات الشاملة.	تعديل نوع التأثير / استهداف الشرايين الحيوية
20-30%	خلق ضغط على إيران عبر تحريك حلفائها وشركائها الدوليين والإقليميين، مع تضيق البدائل المتاحة لها.	تحريك الديناميات / الحرمان من البدائل
55-75%	تنفيذ عمليات أمنية نوعية، أو ضربات جراحية محدودة، أو عمليات سيرانية واسعة، أو حتى تحركات غير متوقعة داخل مسار المفاوضات.	اتخاذ مخاطر ذكية محسوبة

## تقييم استراتيجي عام

تشير التوجهات النسبية للاستراتيجيات السبع إلى أن إدارة ترامب المحتملة للملف الإيراني ستعتمد غالبًا على مزيج من الأدوات غير التقليدية التي تُمارَس دون تجاوز عتبة المواجهة العسكرية المباشرة، مستندةً إلى منطق "الضغط المرگب" بدل الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة عالية المخاطر. يحتمل أن ترامب سيعتمد على الخيارات الأكثر قابلية للتنفيذ والأقل كلفة سياسيًا وعسكريًا؛ مثل تعديل نوع التأثير عبر ضرب الشرايين الاقتصادية الدقيقة، واستخدام الوكلاء والشركاء، وتوسيع تعريف المشكلة بما يسمح بحشد دعم دولي قائم على المصالح الاقتصادية وأمن التجارة والطاقة، وليس على خطاب القيم أو الشرعية الأخلاقية.

في المقابل، يظهر أن الخيارات الأكثر خطورة، مثل اتخاذ مخاطر ذكية محسوبة (عمليات نوعية أو ضربات جراحية أو تحركات أمنية غير مألوفة)، تبقى ممكنة، ولكنها مرهونة بسلوك إيران وردود فعلها، ويمدى قدرة واشنطن على ضبط التصعيد ومنع الانزلاق إلى حرب واسعة. كما أن نجاح استراتيجية تحريك الديناميات الدولية يبقى معقدًا، لأنه يعتمد على استعداد الصين وروسيا لتقديم تنازلات حقيقية، وهو أمر غير مضمون في ظل توازنات النظام الدولي الحالية.